

الأمم المتحدة

CERD

Distr.

GENERAL

CERD/SP/54

2 February 1994

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري



اجتماع الدول الأطراف

الاجتماع الخامس عشر

رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ موجهة الى
الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة
لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

بإحالـة الى رسـالـة المـمـثـلـ الدـائـمـ لـسـلـوـفـينـيـاـ لـدـىـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ المؤـرـخـةـ ١٤ـ كانـونـ الثـانـيـ/ـيـنـاـيـرـ ١٩٩٤ـ (CERD/SP/52ـ)،ـ يـشـرفـنـيـ أـنـ أـشـيرـ إـلـىـ ماـ يـليـ:

لقد استغل ممثل سلوفينيا، مع الأسف، فرصة انعقاد الاجتماع الخامس عشر للدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لكي يقدم مجموعة من التفسيرات الخاطئة والسيئة النية فيما يتعلق بمركز جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأمم المتحدة وبمركزها كطرف في المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

فقد قام ممثل سلوفينيا في رسالته وأسباب سياسية واضحة، بالتركيز على رأي لجنة التحكيم التابعة للمؤتمر الدولي المعنى بيوغوسلافيا سابقا ("لجنة بادنتر") فقط. وحيث أن هذه اللجنة ما هي إلا هيئة استشارية، فلا يمكن أن تؤخذ آراؤها كأساس لاتخاذ قرارات بشأن عضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأمم المتحدة أو من أجل تقرير مركزها كطرف في المعاهدات. وعلاوة على ذلك فإن اللجنة انتهكت أساسا قواعد القانون الدولي من وجهتي النظر الموضوعية والإجرائية على السواء.

وتسعى الرسالة الى الربط بين قرار الجمعية العامة ١٤٧ وعضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأمم المتحدة. وعلى أي حال فإن قرار الجمعية العامة ١٤٧ لا يتعلق إلا بعدم مشاركة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في أعمال الجمعية العامة. وقد تأكّد هذا بوضوح في الرأي الذي أبداه المستشار القانوني للأمم المتحدة القائل بأن "القرار لا يسلب حق يوغوسلافيا في المشاركة في أعمال الأجهزة الأخرى بخلاف هيئات الجمعية العامة". وتبعاً لرأي آخر أبداه مكتب الشؤون القانونية في الأمم المتحدة، مؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، "إن مركز يوغوسلافيا كطرف في المعاهدات لا يتأثر باعتماد قرار

الجمعية العامة ١٤٧ ...^(١)

.../..

020494 020494 94-06291

وقد أعلنت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بوضوح، في إعلان اعتمدته جمعيتها التشريعية في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢، أنها ستواصل إعمال جميع الحقوق المنوحة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية والوفاء بالالتزامات التي التزمت بها في العلاقات الدولية ومن بينها الاشتراك في المعاهدات الدولية التي صدق عليها يوغوسلافيا أو انضمت إليها.

وفيما يتعلق بالاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، فقد أعربت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن استعدادها للوفاء بجميع واجباتها والتزاماتها الناجمة عن تلك الاتفاقية. ورحبت لجنة القضاء على التمييز العنصري، في دورتها الثامنة والأربعين المعقدة في عام ١٩٩٣، بقيام جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتقديم التقرير في حينه كما رحبت بحضور الوفد بوصفه دليلاً على استعداد الدولة الطرف لمواصلة الحوار مع اللجنة^(١). ورحبت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، تحدوها روح التعاون، باستقبال بعثة لتنصي الحقائق تابعة للجنة زارت يوغوسلافيا في نهاية عام ١٩٩٣.

وعلى ذلك، فإن أحكام القانون الدولي والمعاهدات الدولية لا تؤدن لهيئات الأمم المتحدة أو للدول الأطراف بأن تتعلق مركز العضوية الذي تتمتع به دولة طرف في الاتفاقية ضد رغبة الدولة الطرف المعنية. ولذلك فإن أي محاولة لتغيير منشورات الأمم المتحدة التي تتضمن اسم يوغوسلافيا بوصفها دولة طرفاً في المعاهدات ستكون بمثابة محاولة ليس لها أساس قانوني وتتنافى مع قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وليست هذه سوى محاولة أخرى من جانب ممثل سلوفينيا للطعن في عضوية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الأمم المتحدة، فضلاً عن الطعن في مركزها كطرف في المعاهدات، مستغلًا في ذلك حججاً قانونية بالية ورافنة بوحي من دوافع سياسية بحتة.

وأكون ممتنًا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الاجتماع الخامس عشر للدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

(توقيع) دراغومير ديوكتش

السفير

القائم بالأعمال المؤقت

الحواشي

.A/47/485 (١)

الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ١٨ (A/48/18). (٢)

— — — — —